

## رسالة مؤرخة 24 كانون الأول/ديسمبر 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى رسالتي المؤرخة 15 كانون الأول/ديسمبر 2023 (S/2024/42) التي أبلغت فيها رئيس مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرزته لجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة، وإلى ردّه المؤرخ 9 كانون الثاني/يناير 2024 (S/2024/43) الذي أحاط فيه علما باعترامي مواصلة أنشطة فريق الأمم المتحدة لدعم اللجنة المختلطة بتمويل من الميزانية العادية.

وكما تعلمون، لقد أنشأت الأمم المتحدة اللجنة المختلطة في عام 2002 بهدف تيسير تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية بشأن المنازعة الحدودية والإقليمية بين الكامبيرون ونيجيريا. وتشمل ولاية اللجنة المختلطة تقديم الدعم في تعليم الحدود البرية وترسيم الحدود البحرية؛ وتيسير انسحاب القوات ونقل السلطة في مناطق محددة على طول الحدود؛ ومعالجة حالة سكان المناطق الحدودية المتضررين من عملية تعليم الحدود؛ وتقديم توصيات بشأن تدابير بناء الثقة اللازمة لدعمهم.

وقد واصلت عرض مساعي الحميدة للمضي قدما بهذه الولاية. وحتى تاريخه، شملت الإنجازات التي تحققت انسحاب نيجيريا ونقل السلطة إلى الكامبيرون في منطقة بحيرة تشاد (كانون الأول/ديسمبر 2003)، وعلى طول الحدود البرية (تموز/يوليه 2004)، وفي شبه جزيرة باكاسي (وهي عملية بدأت في حزيران/يونيه 2006 وأنجزت في آب/أغسطس 2008)؛ وترسيم الحدود البحرية (أيار/مايو 2007)؛ وانتهاء العمل بالنظام الانتقالي الخاص (الذي دام خمس سنوات) وممارسة الكامبيرون حقها السيادي الكامل على منطقة باكاسي (آب/أغسطس 2013).

ووافقت اللجنة المختلطة أيضا على توصيات الفريق العامل المعني بالحدود البحرية، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتعاون عبر الحدود بشأن الرواسب الهيدروكربونية المتداخلة على جانبي الحدود البحرية (أذار/مارس 2011). وبالإضافة إلى ذلك، جرى التوصل إلى اتفاق بشأن مسار الحدود البرية الممتدة على طول 2 064 كيلومترا، وبقي 36 كيلومترا من الحدود التي ما زالت محل منازعة.

وعلى مدى عام 2024، واصلت اللجنة المختلطة، برئاسة ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ليوناردو سانتوس سيماو، إحراز تقدم نحو تنفيذ الحكم، بسبل منها دعم الحوار والتواصل بين الطرفين.



ودعا الممثل الخاص، بصفته رئيس اللجنة المختلطة، إلى عقد الدورة الاستثنائية السادسة للجنة التي عقدت في ياوندي يومي 26 و 27 حزيران/يونيه 2024، وذلك لتيسير الحوار بشأن مناطق الخلاف الثلاثة المتبقية واعتماد خريطة طريق لإنجاز أنشطة اللجنة المتعلقة بتعليم الحدود بحلول نهاية عام 2025. ونتيجة لذلك، اتفقت الأطراف على التعامل مع هذه المناطق الخلافية بشكل عملي، مع التركيز على رفاه السكان المتضررين. ونظرا للشواغل الأمنية المستمرة والحساسيات المحلية، يعتزم الطرفان القيام بأنشطة للتوعية قبل الشروع في بعثة تقييم ميدانية تجري في المناطق المتنازع عليها في شمال الكاميرون ونيجيريا.

وعلاوة على ذلك، وبموجب العقد المتعلق بالمجموعة 8، أنجزت بنجاح عملية إقامة الأعمدة الحدودية، حيث أضيف 253 عمودا جديدا على طول الحدود. وبهذا الإنجاز بلغ معدل الإنجاز الكلي لإقامة الأعمدة على طول الحدود البرية بأكملها 91 في المائة.

وعلى هامش الدورة الاستثنائية للجنة المختلطة، حث الممثل الخاص فريقي الأمم المتحدة القطريين المعنيين على مواصلة التعاون الوثيق مع الحكومتين للانتهاء من تقييم احتياجات السكان المتضررين من تعليم الحدود في كلا البلدين والبدء في مشاريع تتعلق بمبادرات بناء الثقة. وبناء على هذه التوجيهات، أنجزت تقييمات الاحتياجات بدعم من الفريقين القطريين وجرى إقرارها في الكاميرون في 6 أيار/مايو ونيجيريا في 4 أيلول/سبتمبر. وأبرزت النتائج الحاجة إلى ضمان الحصول على مياه الشرب والسكن وسبل العيش والخدمات الصحية والمياه والصرف الصحي والتعليم، وكذلك ضمان الأمن الغذائي وتلبية احتياجات السكان المعنيين من حيث الحماية. ويقوم الفريقان القطريان حاليا بإعداد مقترحات مشاريع تهدف إلى تعبئة الموارد عن طريق الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف.

وبالإضافة إلى ذلك، ومع اقتراب الانتهاء من أنشطة تعليم الحدود، يعتزم الممثل الخاص تنظيم اجتماع مع الوفدين لتعزيز جهود بناء الثقة والحفاظ على الزخم وترشيد التعاون بين الطرفين في المستقبل.

ومستقبلا، يلزم القيام بالأنشطة التالية لإنجاز عمل اللجنة المختلطة:

- (أ) إيفاد بعثات تقييم ميدانية تُعنى بمناطق الخلاف الثلاثة المتبقية، تقودها اللجنة الفرعية المعنية بتعليم الحدود، بما يتيح تيسير توصيل الطرفين إلى اتفاق بشأن مسار الحدود في هذه المناطق؛
- (ب) إقامة ونصب الأعمدة الحدودية بتمويل من الصندوق الاستئماني الخاص بأنشطة تعليم الحدود؛
- (ج) إصدار الخرائط النهائية وبيان بشأن الحدود؛
- (د) تشجيع التعاون عبر الحدود، بما في ذلك التعاون البحري، وتنسيق الرصد الأمني على طول الحدود البرية؛
- (هـ) إنجاز مبادرات بناء الثقة لصالح المجتمعات المحلية المتضررة من أنشطة تعليم الحدود، وتعبئة الموارد؛
- (و) تنفيذ استراتيجية الإنجاز، بسل منها تسليم أنشطة اللجنة المختلطة تدريجيا إلى اللجنة الثنائية المشتركة وغيرها من الهياكل دون الإقليمية.

وأود أن أذكر بأنه حتى عام 2003، كانت اللجنة المختلطة تموّل من الأموال الخارجة عن الميزانية. وبعد ذلك، أصبحت أنشطتها تمول من الميزانية العادية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت حكومات أوروغواي، وإيطاليا، وباكستان، والبرازيل، وبنغلاديش، والسويد، وكندا، والنرويج، والنمسا مساهمات عينية (خبراء عسكريون وقانونيون) للأعمال الفنية والتقنية التي تقوم بها اللجنة. وقدم الاتحاد الأوروبي وألمانيا تبرعات إلى الصندوق الاستئماني الخاص بأنشطة تعليم الحدود. وفي الفترة من 2018 إلى 2024، ساهمت حكومتا الكاميرون ونيجيريا بمبلغ 9 ملايين دولار للصندوق الاستئماني بالإضافة إلى تقديم الدعم اللوجستي والأمني.

وكما كان الحال في السنوات الأخيرة، وبالنظر إلى فعالية العملية من حيث التكلفة والمهام الهامة المتبقية في هذا المنعطف للمضي قدما في تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية بصورة سلمية، إنني أعتزم طلب موارد من الميزانية العادية من أجل فريق الدعم التابع للأمم المتحدة لتغطية تكاليفه لعام 2025. وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه المسألة.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش